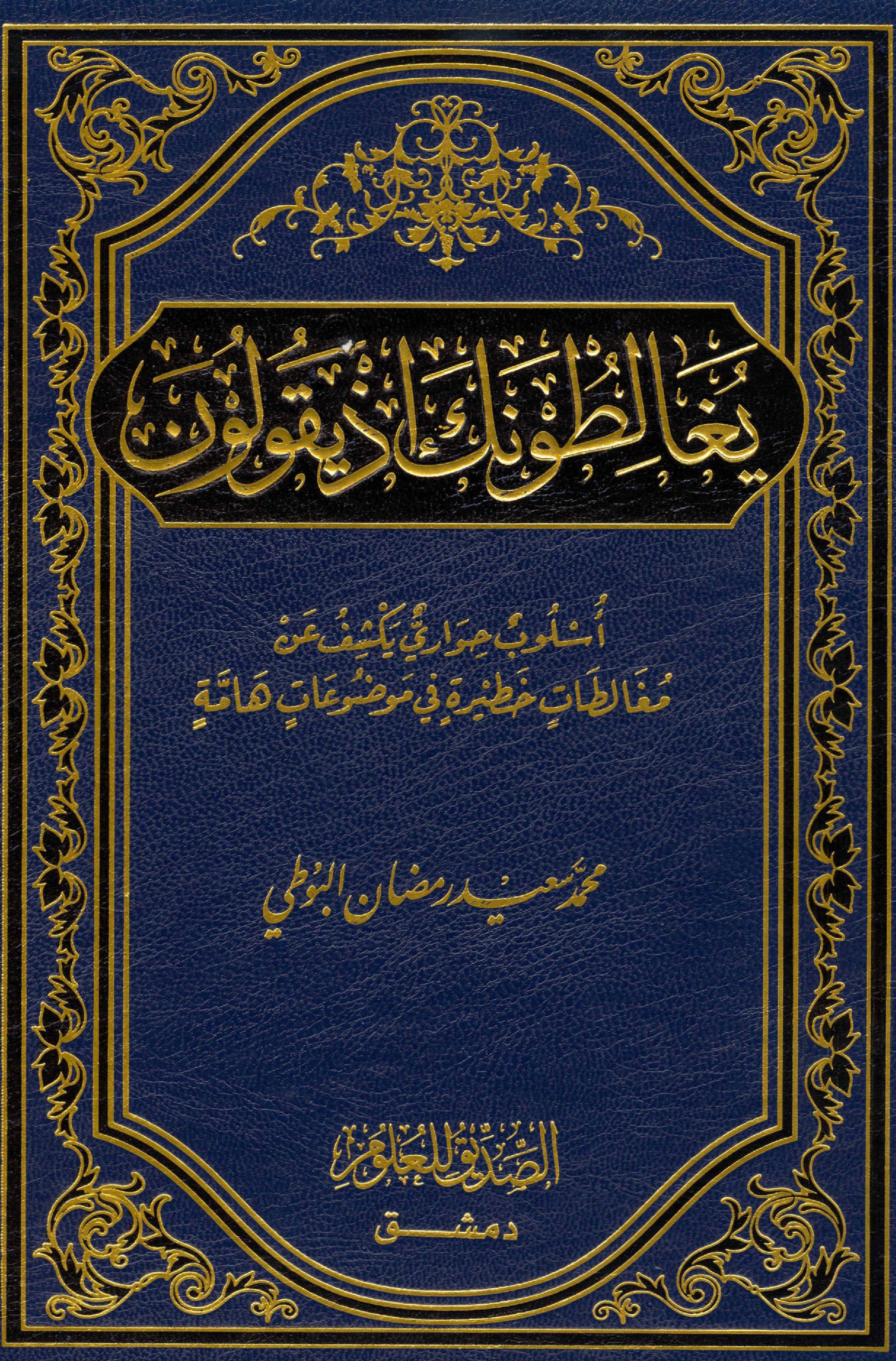


يغالطونك إذ يقولون
أسلوب حواري يكشف عن
مغالطات خطيرة في موضوعات هامة
محمد سعيد رمضان البوطي
الصديق للعلوم
دمشق

يُغَالِطُونَكَ إذْ يَقُولُونَ :

ٱلْقُرْآنُ يُغْنِي عَنِ ٱلسُّنَّةِ

هناك من يقول في هذا العصر، بل في هذه السنوات الأخيرة بالذات: إن القرآن يغني عن السنة. فينبغي أن نطرح الثانية ونكتفي بالقرآن وحده.

وقبل أن نتهم هذه المقولة وأصحابها بالشرود عن الحقيقة وعن ميزان المنطق، ينبغي أن نتبين وجهة نظرهم والمعنى الذي يقصدون إليه من وراء هذه الأطروحة.

إنهم يقصدون أن يؤكدوا لنا أن القرآن حوى كل شيء، وأن يذكرونا بقوله عز وجل: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وإذا كان القرآن قد حوى فعلاً كل شيء، وكان تبياناً لكل شيء، فما الحاجة إذن إلى إضافة شيء ما إليه؟.. ما الحاجة إلى السنة ما دام الانضباط بكتاب الله سبحانه وتعالى يُبصِّرنا بكل شيء؟.. هذا بالإضافة إلى أن القرآن كله منزل من عند الله يقيناً، ولا مجال للريب في شيء منه. أما السنة فقد اختلط فيها الصحيح بالموضوع بالضعيف بالمنكر، وأصبح تمييز الصحيح فيها عن غيره أمراً عسيراً.

ولذلك فخير لنا أن نريح وأن نستريح، وأن نعتمد على القرآن وحده، لا سيما وإن القرآن فيه كل ما نتطلبه، وفيه كل ما نبحث عنه..

هذه باختصار هي وجهة نظر أرباب هذه المقولة، فما موقفنا منها؟ وما هي النقاط التي نأخذها على هذه الأطروحة؟

سنضع هذه الأطروحة الأخرى في ميزان المنطق العلمي ذاته الذي وضعنا فيه المقولات أو الأطروحات السابقة، فإن وجدنا أن هذا الميزان قد أثبت صحتها، أخذنا بها، ودافعنا عنها، وإلا فلا بد أن نكشِفَ عن عُوارها وأن نحذِّر منها، وأن نبيِّن الخلفيات الكامنة وراءها.

بادئ ذي بدء، أقول: إننا إذا تأملنا في كتاب الله سبحانه وتعالى الذي نُدعى إلى الأخذ به وحده، سنجد أن الأخذ بهذه الأطروحة، أو بهذه المقولة، يستلزم الإعراض عن القرآن ذاته، بل أقول لكم: إنه يستلزم تخطئة القرآن. وفاتني أن أبين لكم أولاً المعنى الشرعي للسنة، وهو: كل ما أُثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير، على أن يصل ذلك إلينا بطريقة صحيحة، طبق المنهج المرسوم عند علماء مصطلح الحديث، تلك هي السنة.

إذن أعود فأقول بادئ ذي بدء: إننا إن أخذنا بهذه الأطروحة القائلة: «القرآن يغني عن السنة» فلسوف نجد أنفسنا نعرض عن القرآن ذاته، الذي نزعم أننا نريد أن نتمسك به ولا نتمسك بغيره، بل لسوف نجد أنفسنا نخطّئ القرآن فيما يقول.

وآية ذلك أننا عندما نصغي إلى كتاب الله عز وجل لا نجده يقول: اكتفوا في فهم دينكم وإسلامكم بهذا الكتاب، بكلامي وحده، بل هو يقول لنا: اجعلوا من سنة محمد عليه الصلاة والسلام بياناً لكل ما استغلق عليكم من كلامي، اجعلوا من سنة محمد ﷺ المقتدَى الثاني بعد هذا الكتاب.

لو رأينا أن القرآن يقول لنا: لا تتمسكوا إلا بهذا الكتاب، إذن فذلك يكفي دليلاً على صحة هذه الأطروحة، ولكنا نظرنا فرأيناه يأمرنا أمراً جازماً باتباع السنة إلى جانب القرآن، وبتحكيم كلام رسول الله ﷺ إلى جانب القرآن، أليس الإلحاح على اطّراح السنة بعد هذا إعرضاً بيّناً صريحاً عن القرآن ذاته.

وماذا يقول القرآن في هذا، بصريح العبارة والنص؟

إنه يقول: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤]، يقول: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾ [النساء: ٨٠]، ويقول: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ﴾ [الحشر: ٧]، ويقول: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩]، ويقول: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلذِّكۡرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيۡهِمۡ﴾ [النحل: ٤٤].

هل أزيدكم فأضعكم أمام آيات أجلى وأصرح مقرونة بالتحذير والتهديد. حسناً، يقول جل جلاله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فهذه آيات صريحة واضحة قاطعة في الأمر باتباع رسول الله ﷺ فيما يقول ويفعل من أمور الدين، وفيما يشرح ويبين به نصوص القرآن، وبأن نطيع الرسول كما نطيع القرآن، وبأن نجعل من كلام محمد عليه الصلاة والسلام بياناً لما استغلق علينا من كلام الله.

وأحب أن أنبِّه إلى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، إنما نزل في خصومة وقعت بين رجلين من المسلمين أحدهما الزبير بن العوام رضي الله عنه ابن عمة النبي ﷺ، وجاءا إلى رسول الله ﷺ ليقضي بينهما، وقضى رسول الله ﷺ، بعد أن سمع وحقَّق للزبير، فقال له الآخر: ألأجل أنه ابن عمتك، أو لأنه قريبك؟ فأنزل الله سبحانه وتعالى قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. ومعلوم أن هذا الذي قضى به رسول الله ﷺ لم يكن تنفيذاً لآية موجودة في القرآن، وإنما كان بحكم من عنده، ومع ذلك فقد أعلن القرآن أن الإنسان لا يُعدُّ، أياً كان، مؤمناً بالله إلا أن قَبِلَ حكم رسول الله ﷺ وخضع له، ثم لم يجد في نفسه أي حرج تجاهه. فها هو القرآن ينفي سمة الإيمان عمن لم يُحكِّم رسول الله ﷺ فيما يقوله ويقضي به من أمور، حتى ولو كان القرآن ساكتاً عنه.

فإذا جاء بعد هذا من يقول: لا، بل القرآن يغني عن السنّة، ولا داعي إلى

تحكيم السنّة، أليس موقفه هذا معارضة صريحة للقرآن ذاته؟!، بل أليس هذا الموقف ينطوي على تخطئة القرآن ذاته؟!. وكيف يكون هذا الموقف تحكيماً للقرآن، إذا كان صاحبه يخطّئ القرآن، ويُعرِض عن أوامره، أو عن كثير من أوامره؟!.

ويبدو أن رسول الله أُخبِرَ من قبل ربه عز وجل أن في الناس من سيعمدون إلى سنة رسول الله فيمزّقونها ويبعدونها عن مجال الأخذ بها والاعتماد عليها في فهم القرآن، بسلاح بهلواني كاذب من القرآن ذاته، فنبه ﷺ إلى ذلك وحذَّر منه. من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام، فيما رواه العرباض بن سارية رضي الله عنه أن النبي عليه الصلاة والسلام وعظ أصحابه موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها الدموع، فقال له أحد الصحابة: يا رسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال: «عليكم بالسمع والطاعة وإن أُمِّر عليكم عبد، عليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين عضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار» والحديث صحيح، رواه أبو داود، ورواه الترمذي وابن ماجه والإمام أحمد.

كذلك يقول رسول الله ﷺ فيما رواه أبو داود والترمذي: «يوشك رجل متكئاً على أريكته يُحَدَّثُ بحديث عني فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه من حلال حلّلناه وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه. ألا وإن الذي حرَّمه رسول الله مثل الذي حرّمه سبحانه وتعالى».

وإن في تصوير رسول الله لحال هؤلاء الناس، ما يكشف عن استكبارهم على السنة وصاحبها تحت غطاء التحاكم إلى القرآن. ولعمري إن من كانت هذه هي حاله لا يمكن أن يكون وفياً للقرآن الذي لم يصلنا إلا عن طريق رسول الله، ولا أن يكون صادقاً في الالتزام به!..

قد يقول هؤلاء: عذرنا الذي يدفعنا إلى إبعاد السنة لا يتمثل في أننا نكذِّب كلام محمد عليه الصلاة والسلام، أو في أننا نستهين بسنته، بل إننا بدافع الغيرة عليها والحماية لها نطالب في هذا العصر بالإعراض عنها؛ إذ قد اختلط الصحيح منها في هذا العصر بالضعيف والمنكر والموضوع، والتبس على الباحث هذا بهذا بذاك، وإنما سبيل الحفظ لكرامة رسول الله ﷺ وسنته في هذه الحال أن نبعدها عن التحكيم خوفاً من أن نقع في الزيف، ومن أن ننسب إلى رسول الله ﷺ ما هو منه بريء.. هذا ما قد يقوله بعض منهم، فما هو جوابنا عن هذه المعذرة؟

جوابنا: أن هذا الكلام فيه ما يدل على أن هؤلاء الناس أعرف بما قد آلت إليه السنة من الله سبحانه وتعالى!!.. إنهم يتهمون الله بالجهل، ويتهمونه بأنه لا يعلم مآل هذه السنة النبوية، في حين أنهم هم الذين عرفوا وتبينوا هذا المآل.

لقد قال الله عز وجل خطاباً للناس في سائر العصور والأحقاب: ﴿مَن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وقال: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧] وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] دون أن يعلم أن الأوامر الصحيحة التي نطق بها رسول الله ﷺ ستمتزج بالمزيفة والموضوعة والضعيفة، ومن ثم فلن يتأتى للناس الطاعة المطلوبة منهم لرسول الله، في حين أن هؤلاء الناس هم الذين عرفوا ذلك من دون الله عز وجل!!..

أفهذا هو كلام من يؤمن بالله؟! أم هذا كلام من يؤمن بأن القرآن كلام الله سبحانه وتعالى ويصرّ على تحكيمه والأخذ به؟!.. وكيف يحكِّم القرآن ويأخذ به من يخطِّئه في قراراته وتعليماته؟!..

على أننا نقول: من هذا الذي قال لكم إن سنة الرسول ﷺ اليوم امتزج فيها الصحيح بالباطل بالزيف بالضعيف، ولم يعد يستبين للباحث هذا من ذاك؟.. من قال هذا الكلام؟..

السنة النبوية المطهرة أول كتاب، أو أول موضوع ومصدر من مصادر الشريعة الإسلامية بعد القرآن وُقي من الزيف، وإليكم بيان ذلك:

كلنا نعلم أن هنالك وضاعين، وضعوا أحاديث مكذوبة على لسان رسول الله ﷺ، وهنالك أحاديث ضعيفة، وهنالك أحاديث منكرة، لا شك في هذا ولا ريب، ولكن مَن مِن المثقفين لا يعلم أن الله عز وجل قيض لهذه السنة علماً من أعجب العلوم التي تكاد ترقى إلى درجة الإعجاز، قيَّضه الله لحماية الحديث الصحيح من الدخيل، ومن الزيف ومن الموضوع ونحوه.

أما سمع أصحاب هذه الأطروحة بعلم يسمى: «علم مصطلح الحديث»؟.. أما سمعوا بعلم يسمى: «علم الجرح والتعديل»؟.. أوما بلغهم السبب الذي من أجله ظهر علم الجرح والتعديل وعلم مصطلح الحديث؟؟..

من المعلوم أن الذي دفع العلماء، في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، إلى إيجاد هذين العلمين إنما هو حماية حديث رسول الله ﷺ.. فعلم مصطلح الحديث صَنَّفَ الأحاديث وقَسَّمها إلى أحاديث آحاد وأحاديث متواترة، وقسم حديث الآحاد إلى أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة وموضوعة، والضعيفة قُسِّمت أيضاً إلى أقسام، ووضعت ضوابط محددة لكل من هذه الأقسام.

ولسنا الآن بصدد الحديث عن تفصيلات قواعد هذا العلم، ولقد وجدت مؤلفات كثيرة تحوي الأحاديث الموضوعة، ولكن وجودها أكبر شاهد ودليل على نقيضها؛ أي: على أن الأحاديث الأخرى أحاديث صحيحة، أي: إن

اهتمام علماء الحديث بإبراز الأحاديث الموضوعة، إنما هو الوجه الآخر لاهتمامهم بتصفية الأحاديث الصحيحة من الزغل ومن الزيف.

وإذا أردنا أن نتساءل عن العهد الذي كاد أن يختلط فيه الحديث الصحيح بالضعيف بالموضوع فإنه على كل حال ليس هذا العهد، وإنما هو القرن الأول والثاني من عصر الهجرة النبوية المشرفة، في ذلك الوقت حاول الدسّاسون وحاول الوضّاعون أن يسربوا الأحاديث الباطلة إلى كلام رسول الله ﷺ، وسرعان ما قام علماء الحديث فتداركوا.. وفرزوا.. وصنفوا.. وميزوا الأحاديث الصحيحة عن الأحاديث الباطلة والموضوعة.

أما اليوم فالأمر لا يحتاج إلى جهد، ولا يحتاج إلى فرز، لأن أولئك العلماء أتعبوا أنفسهم وبذلوا الجهد الذي بذلوه، ثم صنفوا المصنفات المختلفة، وأوضحوا لنا قائمة أحاديث الآحاد، والأحاديث المتواترة، الأحاديث الآحاد الصحيحة والضعيفة وغيرها، وبوسع أي باحث إذا أراد أن يستدل بحديث ذكره رسول الله ﷺ أن يرجع إلى المراجع الخاصة بهذا العلم، فيتبين الحديث الصحيح من الحديث الضعيف.

فيا عجباً لمن يأتي في هذا العصر ـ تماماً كما قال رسول الله ﷺ ـ في مظهر من الكسل المستكبر الذي يأتي سمجاً ثقيلاً على النفس والعقل معاً، متكئاً على أريكته ليقول لنا: نحن لا نستطيع أن نستبين الأحاديث الصحيحة من الأحاديث الضعيفة، لنأخذ الأولى ونتجنب الثانية، فلنستعض عن السنة كلها بالقرآن.

ونقول له: تلك هي مصنفات الأحاديث المختلفة مفروزة منسقة مبينة أمامك، وما عليك إلا أن تمد يدك ثم تفتح عينيك وعقلك لتقرأ!.. ولكن ماذا كنت تقول يا ترى لو أنك كنت تعيش في القرن الأول أو الثاني من الهجرة؟!.. إذن لمزقت السنة النبوية كلها، ولخنقت الإسلام كله في ضباب كسلك!!..

هذا ما نقوله في الرد على من يتثاءب تثاؤب الكسول السمج، ثم المستكبر فوق ذلك كله، على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ليتأفف قائلاً: إنه لمن الصعوبة بمكان أن نلتقط الأحاديث الصحيحة المميزة عن الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

تلك هي المعذرة الأولى التي تُصطنع اليوم لإبعاد السنة النبوية عن مجال الاحتجاج بها، وللتفريق الذي حذر القرآن منه بين الله ورسوله.. فما المعذرة الأخرى؟

المعذرة الأخرى هي دعوى: أن في أحاديث رسول الله ما لا يتفق مع أعراف العصر، أو لا ينسجم مع مقتضى الحضارة والمدنية الحديثة. وربما ساقوا مثالاً على ذلك حديث رسول الله الذي رواه البخاري في صحيحه وابن ماجه في سننه أنه ﷺ قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم ليلقه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وإنه يتقي بجناحه الذي فيه داء»، وربما استشهد على ذلك أيضاً بحديث جابر الذي يرويه مسلم في صحيحه: أن رسول الله ﷺ أمر بلعق الأصابع والصحفة، أي: وعاء الطعام. وقال: «إنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة» وربما أضافوا إلى هذين الحديثين أمثالهما.

فأصحاب هذه الأطروحة يقولون: كيف يمكن أن ينسجم مع المدنية الحديثة حديث يأمر إذا وقع الذباب في شراب أحدنا أن يغمسه كاملاً ثم يلقيه، مع ما يبعث ذلك من التقزز في النفس!!.. أم كيف يتفق مع المدنية الحديثة أن نأخذ أنفسنا بهذه الوصية الثانية: إذا أكل أحدنا ثم قام من طعامه أن يلعق أصابعه التي أكل بها، وأن يمسح الوعاء الذي كان فيه الطعام، حتى لا يبقى في قعره شيء.

تلك هي الحجة الأخرى، فما موقفنا من هذا الكلام؟

أقول قبل كل شيء: ما هو مقياس المدنية التي ينبغي أن نأخذ أنفسنا بها، وأن نخضع لإيحاءاتها؟

الجواب المنطقي هو: إن مقياس المدنية الحديثة: كل ما يتفق مع المنطق والعلم، وكل ما يتفق مع الفطرة الإنسانية والحاجات الأصيلة لبني الإنسان..

لا شك أن مدنية تستوحي قوانينها من المنطق والعقل ومن الحاجات الأساسية لبني الإنسان يجب أن نتبعها.

أما المدنية الشاردة وراء هذين الضابطين فلا أعتقد أن الإنسان العاقل ملزم باتباعها، بل هو ملزم بالتحرر منها، بل على المسلمين أن يقفوا في وجه هذه المدنية، وأن يبذلوا ما يملكون لتصحيحها وتقويم عوجها. إذ إنهم أصحاب رسالة، وأمَّة تخطيط وإبداع، وليست مهمتهم أن يكونوا ذيولاً إمّعات، يسيرون وراء تقاليد الناس، إن أحسنوا يحسنون، وإن أساؤوا يسيؤون.

هذا هو موقفنا من المدنيات والحضارات كلها.

على ضوء هذا الميزان، أقول: ما هي مشكلة حديث الذبابة الذي يقوم ويقعد به طائفة من الناس انتقاصاً لسنة رسول الله وتكريهاً للناس بها؟!..

تعالوا نفهم معنى الحديث أولاً: يقول النبي عليه الصلاة والسلام: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم» أي: إذا وقع فعلاً ولم تُجْدِ الوقاية «فليغمسه ثم ليلقه» أي: لا يلقين الذباب خارج الشراب حتى يغمسه كله فيه. وهو حرّ بعد ذلك أن يتلف الشراب أو أن يستبقيه. وهذا الأمر سببه أن «في أحد جناحي الذبابة داء وفي الآخر شفاء وأنها تتقي بجناحها الذي فيه داء» فاقتضت الحيطة أن يلاحَق الداءُ بالدواء، خوفاً من أن يبقى من ذلك الشراب شيء فيشربه من لا يعلم شيئاً عن هذا الذي وقع فيه، فيؤذيه الداء المتسبب عن ذلك.

ومعنى قوله: «وإنه يتقي بجناحه الذي فيه داء» أن الذباب إذا اتجه ساقطاً، اتجه إلى حيث يسقط، مائلاً بجناحه الذي فيه أذى وداء، تماماً كأي حيوان يلدغ، من شأنه أن يتجه إلى الجهة التي يسقط نحوها بالإبرة التي يدافع بها عن

نفسه. ومعنى كلام رسول الله أن الطرف الآخر من الذباب نقيض الداء الذي يتقي به عند السقوط، فليقض على الداء بنقيضه بغمس الذباب كلياً ثم طرحها في الخارج.

فهذا هو أولاً معنى الحديث!..

نقول بعد هذا: أفنتهم محمداً ﷺ بأنه مخطئ جاهل؟.. إذن فلماذا لا نتهمه بالجهل والخطأ ذاته عندما أخبرنا بالوحي الذي يأتيه من الله عن أمور الغيب؟.. أليس حديثه وحياً عن أحداث ما بعد الموت أغربَ وأعجبَ من حديثه عن الذبابة وكيفية تخليص الشراب منها؟!..

وأنا أشهد أن الذي يرتاب في كلام رسول الله عن الذبابة أن في أحد جناحيها داء وفي الآخر شفاء، لابدّ أن يرتاب في كلامه إذ يتحدث عن عذاب القبر، أو عن سؤال الملكين، أو عن قيام الناس لرب العالمين، لكنه قد يغص باستنكار تلك الإخبارات الأخرى خوفاً من أن يُتهم بالكفر، في حين أنه لا يغص بهذا الكلام محتجاً بأنه لا يتفق مع معطيات المدنية الحديثة، بل ربما قال: لا يتفق مع العلم!..

والآن تعالوا نعرض كلام رسول الله هذا على موازين العلم وحقائقه:

أولاً أنا أعلن أنني لست مختصاً بشيء مما يتعلق بالجراثيم ونقائضها، ولست طبيباً، ولست ممن يحلل خصائص الحيوانات، ويستبين ما فيها من أضرار وما فيها من منافع، ولكني بدون أن أطلع على شيء من هذا، وبدون أن أصغي السمع إلى أصحاب هذا الاختصاص، يكفيني لقبول هذا الكلام واليقين به أن أعلم بأن محمداً ﷺ قد قاله، وأتبيَّن أنه قد وصلني بسند متصل صحيح ليس فيه شذوذ ولا علة.

إنني قد وثقت به في كلام أعجب وأخطر من هذا، أفلا أثق به عندما يحدثني

عن الضرر الكامن في أحد جناحي الذبابة، وعن المصل الواقي لهذا الضرر في الجناح الثاني؟ وكيف لا أصدقه وقد صدقت أنه رسول من عند الله، وأن الله سبحانه وتعالى أوحى إليه، وأن الله عصمه من الخطأ، وإن أخطأ فيما بينه وبين الله فإن الله سبحانه وتعالى يصحح له علمه وإدراكه.

ولكن أقول للإخوة الذين لم تتكامل الثقة برسول الله ﷺ في نفوسهم، تعالوا نتساءل ماذا يقول العلم الحديث عن هذا الذي قاله رسول الله ﷺ عن الذبابة؟

أجل: العلم الحديث.. وإني لأتمنى أن لا يستعجل الذين يشمئزون من كلام رسول الله، ممن لم تتشبع عقولهم بنبوته وبالوحي الذي كان يتلقاه من الله عز وجل، فيسيئوا إلى العلم من حيث يتبجحون باحترامه والأخذ به.

تعالوا نصغ إلى ما قاله علماء هذا العصر عن الذبابة وما تحمله في داخلها:

تنقل جريدة تشرين الدمشقية في العدد الصادر يوم ١٦/ ٦/ ١٩٨٧، خبراً عن جريدة شنغهاي الصادرة عام ١٩٨٧، يقول: (اكتشف علماء صينيون مؤخراً أنه يوجد في جسم حشرة الذبابة نوع من البروتينات النشطة التي تملك قدرة كبيرة على إبادة الجراثيم الكامنة فيها والمسببة للأمراض. ونقلت (شينخوا) عن صحيفة (شينمين) الصينية قولها: إن هذه الحشرة المقززة للنفس تملك بروتينات قوية قادرة على إبادة الفيروسات والجراثيم بشكل قاطع، إذا بلغت كثافتها حداً معيناً، وأضافت الصحيفة أنه يؤكد أن في جسم الذباب أيضاً مادة الدهن، وخاصة في اليرقات التي تحتوي على نسبة كبيرة من المغنيزيوم والكالسيوم والفوسفور. ويفكر العلماء باستخراج هذه المواد من جسم الذبابة؛ ليكون مصدراً جديداً لمركبات قاتلة للجراثيم).

ثم نشرت الصحيفة ذاتها، صحيفة تشرين الدمشقية في تاريخ ٢٠/ ٦/ ١٩٨٧، الخبر التالي عن «شنغهاي»: (اكتشف العلماء أنه توجد في جسم

الذبابة بروتينات نشطة تقاوم الجراثيم، والمعروف أن هذا النوع من البروتينات النشطة له قدرة كبيرة على إبادة الجراثيم المسببة للأمراض. وذكرت جريدة الشعب الصينية الصادرة في (شنغهاي) التي نشرت هذا النبأ أن البروتينات النشطة التي يملكها الذباب تقدر على إبادة جميع الجراثيم والفيروسات التي تحملها الذبابة إبادة تامة، إذا بلغت كثافتها واحداً في العشرة آلاف، وقال النبأ: إنه سوف يصبح للبشر مضاد جديد للجراثيم لها قدرة جبارة لا مثيل لها، إذا تم استخراج هذه البروتينات الغريبة من جسم الذبابة).

أليس هذا الكلام الذي تقوله صحيفة صينية بل صحف صينية، نقلاً عن علماء وأطباء لا علاقة لهم بالدين، ولم يسمعوا شيئاً عن حديث الذبابة، ولم يقفوا وقفة تساؤل، لا إيمان ولا استنكار عن شخص محمد عليه الصلاة والسلام، أليس هذا الكلام الذي ترونه يسجد لنبوة رسول الله ﷺ؟

من ذا الذي يتلجج في الجواب عن هذا السؤال؟..

أليس موقفاً مقززاً أكثر من تقززنا من الذبابة، أن يقف أحدنا من كلام سيدنا محمد رسول الله ﷺ هذا الموقف العاجل، قبل أن يتبين العلم، وقبل أن يصغي إلى كلام العلماء والأطباء، وأصحاب الاختصاص.

أليس مما يبعث على الاشمئزاز أن أتخذ هذا الموقف المستعجل من كلام رسول الله، وأن أتباهى بالعلم، وأنا بأمس الحاجة إلى شيء من العلم؟

أعتقد أن هذا الموقف يبعث على الاشمئزاز أكثر من الاشمئزاز الذي تنبعث به نفوسنا؛ عندما نجد ذبابة وقعت في شراب.

وفي هذه المناسبة أذكر لكم حواراً، جرى بيني وبين العالم والطبيب الفرنسي المرحوم «موريس بوكاي» لنتبين الفرق بين موقف بعض المسلمين التقليديين الذين جمعوا بين مشكلتين اثنتين: مشكلة عدم الثقة برسولهم محمد

عليه الصلاة والسلام، ومشكلة عدم استيعاب العلوم الحديثة وسبل التعامل معها، فوقفوا مستكبرين بين جهالتين سمجتين، وبين عالم أوروبي غير مسلم في الظاهر[(١)].

أعطاني كتابه الذي كان قد أصدره ذلك العام وعنوانه: «القرآن والكتب السماوية والعلم الحديث»، قلبته فوجدته يستشهد فيه على أن القرآن كلام الله عز وجل بالفرق الذي يتصوره بين القرآن والحديث، ويقول: لا يمكن أن نعثر في شيء من القرآن على كلام يتعارض مع العلم، وهو دليل على أن القرآن كلام الله، في حين أن محمداً عليه الصلاة والسلام إذا نطق من عنده ربما قال كلاماً لا يؤيده العلم، ورأيته يستشهد في هذا بحديث الذبابة، قلت له: إنك طبيب، فهل درست كل ما يوجد في جسم الذبابة من خصائص ضارة ومفيدة، وهل انتهيت إلى أنّ كلام رسول الله يناقض العلم؟ أم إنك جاهل بخصائص الذبابة وما فيها؛ لأنه ليس من اختصاصك؟ فكان الرجل منصفاً في الجواب، وقال: بل أنا جاهل، إنني طبيب، ولكني لست أعلم عن خصائص الذباب شيئاً، وهذا يحتاج إلى دراسة مستوعبة.

قلت له: فأعتقد أن العلماء الذين لهم اختصاص دقيق في هذا الجانب، اكتشفوا هذا الذي يقوله رسول الله ﷺ وأكدوا أن في الذبابة آفات خطيرة جداً جداً، لا يقضي عليها إلا نقيض لها في داخل جسم الذبابة.

ثم قلت له: أرجو أن لا تنسى الفرق الكبير بين عدم اكتشاف العلم لما قاله رسول الله، واكتشاف العلم لنقيض ما قاله رسول الله، وأعتقد أن حالنا اليوم يتخذ الموقف الأول، لا الثاني.

---

(١) لم يعلن موريس بوكاي إسلامه، ولكنه أخبرني أنه مسلم يمارس الإسلام ويلتزم بأحكامه في منزله وحياته الشخصية، وهو شان كثير من الأوروبيين المشهورين أو ذوي الوظائف الحساسة اليوم.

فأصغى باهتمام بالغ وقال لي: سأعدك أن أزيل الاستشهاد بهذا الحديث من كتابي هذا في الطبعات التالية.

دعوني أضعكم من هذا المثال أمام أناس هم في الظاهر غير مسلمين، لكنهم يحترمون العلم، والبحث العلمي، وفي وقفة سريعة من أحدهم، وتنبيه بسيط من إنسان مثلي، يتخلى عن رأيه معتقداً أن تصحيح الخطأ من أقدس الواجبات.

بينما ننظر إلى أناس من أبناء جلدتنا مسلمين، لم يصلوا إلى شيء من العلوم التي وصل إليها أمثال (موريس بوكاي) الطبيب المشهور في فرنسا، ولكنهم في الوقت ذاته لم يتشبعوا بالإيمان بنبوة نبيهم محمد عليه الصلاة والسلام. أي: فلا هم تشبَّعوا بالإيمان وأركانه، ولا هم تشبَّعوا بالعلوم الحديثة وحقائقها. وإنما أصروا على أن يقفوا ـ كما قلت لكم ـ بين جهالتين، مستكبرين بهذا الموقف الذي اتخذوه!!..

فهذا هو جوابنا عن المستنكرين لحديث الذبابة، وهنالك وثائق أخرى تتضمن كلمات لأطباء وعلماء آخرين من الغرب تؤكد هذا الذي نقلته صحيفة تشرين، ولربما أجمعها وأنشرها في كتيب خاص إن شاء الله.

أما حديث رسول الله ﷺ فيما يرويه جابر عن النبي ﷺ: أنه كان يأمر بلعق الأصابع بعد الانتهاء من الطعام، ولعق الصحفة، أي: الوعاء الذي فيه الطعام، فأنا أسأل: ماذا ترون في هذا الأمر النبوي مما يتناقض مع الإنسانية السامية، ومع الوفاء مع نِعم الله تعالى وعطائه؟ أمّا أنا فلا أجد في ذلك إلا صورة للوفاء السامي للنعمة والشكر الواجب للمنعم!..

كان العرب يأكلون بأصابعهم، ولم تكن هذه الأشواك والملاعق موجودة، فماذا تريد أن يقول رسول الله لمن قام عن الطعام وأصابعه مغموسة ببقايا منه؟.

هل تريد أن يقول: لا عليه أن يغسل يده من بقايا هذا الطعام، أن يجعلها تذهب إلى المصارف، فتمتزج مع القاذورات؟!..

هل هذا هو المتفق مع مدنيَّتك التي تعتزُّ بها؟ وهل هذا هو الذي يتفق مع مقتضى الشكر على نعمة أسداها الله عز وجل إليك؟ أم هل تريد من رسولك محمد عليه الصلاة والسلام أن يقول لك: إذا رأيت أنك قد تركت بقايا طعام في أطراف الإناء فما عليك إلا أن تقوم مشمئزاً منها معرضاً عنها، ولا عليك، وقد أشعرك الشبع بالقرف منها، أن تلقي فوقها من رماد دخينتك، وما قد مسحت به فمك وأنفك من قطع الكلينكس!!.. أغلب الظن أن رسول الله لو علَّمك أن تفعل هذا لهللت واستبشرت وكبرت، وانتشيت لهذه التعليمات التي تتفق مع مدنيَّتك.

ولكن تعالوا نضع هذه المدنية الحديثة في الميزان، ميزان الذوق الإنساني الرفيع، ميزان الوفاء للمنعم عز وجل، أي عاقل يقول: إن هذا الميزان يقضي بأن يترك الإنسان بقايا الطعام بهذا الشكل بعد أن يشبع، بل يقضي بأن يتعمد ترك شيء منه في الطبق، وأن يقوم عنه قيام المشمئز منه والمترفع فوقه؟!..

إن الذي يفعل هذا إنسان لئيم بغير شك!..

ولكي تعلم صدق ما أقول، قارن بين حالتك وأنت جائع شديد الجوع حتى لكدت أن تقع في مسبغة مهلكة، (وكلنا معرَّضون لهذا) وبين حالتك وأنت تتقلب في النعم التي أنت فيها، ماذا كنت تصنع لو ألمَّت بك الحالة الأولى (ومرة أخرى أقول: كلنا معرَّضون لها) ورأيت هذه البقايا من الطعام في قعر إناء.

ستقبل إليها وتلتهمها بالملعقة ثم بأصابعك، بل بلسانك أيضاً، ستلعق كل ما يوجد من آثار لهذا الطعام في الإناء؛ لأنك جائع، ولا أحد يعتب على الجائع فيما يصنع، لأننا كلنا هذا الرجل عندما ينتابنا الجوع..

ترى هل عليَّ أن أمثل من نفسي حالة المستغني عن الله وعطائه، عندما يعطيني فأشبع، ناسياً ما أنا معرَّض له في كل ساعة، فأترفع عن بقايا الطعام المتفرق في أطراف الطبق، وأجعل من ترفعي هذا لسان استغناء وكبرياء أمام الآخرين، ثم لا أبالي أن تذهب هذه البقايا في المجاري مع القاذورات، وأنا أعلم أن الله لو زجني في حرمان مطبق مجيع، فلسوف أبحث عن هذه البقايا وأمثالها بين القمامة وعلى «المزابل» ولربما أزاحم في ذلك الحيوانات؟!..

أما منطق اللؤم فيقول: نعم، لك أن تسكر بالعطاء وتنسى المعطي، ولا تشغل بالك باحتمالات الحرمان، فلكل حادث حديث!!..

وأما منطق الشكر والوفاء فيقول: يجب أن يكون لسانك الناطق بحمد الله في الشبع، هو ذاته لسانك الناطق بحمده في الجوع. إذ أنت عبده الضعيف في كلا الحالين، وأنت المحتاج إليه عند إقبال النعمة كما أنت محتاج إليه عند إدبارها..

ويقول منطق الوفاء: إن جوهر الشكر لله لا يستبين لدى التهامك الطعام والتقاطك لنثراته وأنت جائع، إذ أنت إنما تتعامل في هذه الحال، مع مشاعر جوعك وحاجتك.. وإنما يستبين جوهر الشكر عندما يشبعني الله ويغنيني، ثم أقبل إلى الطعام بالطريقة ذاتها، ألتقط نثاره، وأتعقَّب بقاياه، أينما كانت على أصابعي أو داخل طبقي أو ما تساقط منه حولي.. أحفل بذلك كله وأنا أتمتع بنعيم العطاء، كما كنت أحفل به أيام الجوع والبأساء.

ويقول منطق الشكر والوفاء: من حمد الله على نعمته في السراء وقاه الله بذلك من الضراء.

إذن فحديث مسلم عن جابر رضي الله عنه الذي يأمر فيه رسول الله ﷺ بلعق الأصابع ومسح الطبق من بقايا الطعام، دعوة إلى الشكر والوفاء وتحذير من اللؤم والاستكبار.

وأشهد أنه لا يشمئز من هذا الحديث ويتسامى على اتباعه، إلا من يشمئز من الشكر والوفاء، ويجنح إلى اللؤم والاستكبار.

تلك هي المعذرة الثانية التي تُصطنع اليوم لإبعاد السنة عن مجال الحجية بها، وللتفريق الذي حذر القرآن منه بين الله ورسوله.. فهل هناك من معذرة أخرى؟

ربما كانت معذرتهم الأخرى: أن في أحاديث رسول الله ﷺ وتصرفاته، ما يبدو لكل متأمل وناظر أنه لا ينطلق إليها من قرار ديني بعث به، ولكنه يمارسها كأي منا بحكم بشريته وإنسانيته، وبحكم تعامله مع الدنيا كسائر الناس الآخرين.

ونقول في الجواب عن هذا: مع يقيننا بأن سنَّة المصطفى ﷺ مصدر من مصادر الشريعة الإسلامية فعلاً، بنص من كلام الله سبحانه وتعالى، وبقرار من القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، نقول: هل كل تصرفات رسول الله ﷺ تُعدُّ سنّةً نافذةً، ومن ثم فهي من مصادر الشريعة الإسلامية؟

لا.. هناك تصرفات داخلة في الأعمال الجِبِلِّيةِ، التي تصدر من المصطفى ﷺ بوصف كونه بشراً من الناس، يأكل كما يأكلون، يشرب كما يشربون، ينعس فينام، يتعب فيستريح، يتصرف التصرفات الجِبِلِّيةِ التي يتعرض لها الناس بحكم بشريَّتهم، يناقش في أمر الأطعمة وتحضيرها مثلاً، أو الآبار وحفرها، أو التكتيكات العسكرية واختيار أجداها.

هذه الأمور لا تدخل في نطاق السنة، التي هي مصدر من مصادر التشريع، أي: الحرام والواجب والحلال والمكروه ونحو ذلك.

ومن المعلوم أن أمهات الكتب التي تعنى بعلم أصول الفقه تحفل ببيان هذا الأمر، وتفصيل القول فيه. ومن خير من كتب فيه الإمام الشاطبي في كتابه: «الموافقات».

حتى الأقوال والأفعال التي تدخل في معنى السنَّة، التي هي المصدر الثاني للتشريع، إنما تأخذ حجيتها من إقرار القرآن لرسول الله ﷺ عليها ببيان مؤكد، أو بسكوت ينبئ عن الإقرار بها وعدم المعارضة لها .

فمصدر انقيادنا لهذه السنة يقيننا بأنه رسول من عند الله، فهو لا يأمرنا أو ينهانا إلا بالذي يأمرنا به أو ينهانا عنه الله.. وعندما يخطّئ الله رسوله في أمر ما، فإننا في كل الأحوال إنما نتلقى تعاليمنا من عند رسول الله.. وكل ما يخبرنا به أو يجتهد فيه من أمور الدين، فهو بالنسبة إلينا حق يجب الانقياد له والأخذ به، وعندما يأتيه التصحيح من عند الله، فإنما نأخذه نحن من عند رسول الله لأنه هو واسطتنا في الانقياد لأوامر الله.. وهذا هو معنى قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [النساء: ٦٤].

إذن فحيثما أقرَّ القرآن تصرف المصطفى ﷺ بسكوت أو بتأكيد فقد ترسَّخت حجية السنة التي نطق بها أو فعلها رسول الله، وتأكد وجوب انقيادنا له. وحيثما استدرك القرآن على شيء قاله المصطفى ﷺ، أو على أمر اجتهادي اجتهده النبي عليه الصلاة والسلام فالحجة تستقر بما قد نطق به كتاب الله سبحانه وتعالى، ولكن عن طريق خبر رسول الله وبيانه. ولعل هؤلاء الذين يقولون: القرآن يغني عن السنة، لم يدرسوا هذه القواعد والأحكام العلمية عن السنة، ولم يدركوا حقيقتها وأبعادها.

وإذن فنحن في كلا الاحتمالين المتوقعين لنتيجة اجتهاده مكلفون باتباعه وطاعته.

فمثلاً، جاءت زوجة أوس بن الصامت إلى رسول الله تشكو إليه أن زوجها، قال لها: أنت مني كظهر أمي، وأخذت تسأله عن معنى هذا الكلام، فقال لها: ما أراك إلا قد حرمت عليه. قالها اجتهاداً من عنده.. أي: الذي أراه أن هذا

كناية طلاق، لذا فينبغي أن تكوني قد حرمت عليه.. ويبدو أنها أدركت أنه قال ذلك اجتهاداً لا عن وحي، فناقشته قائلة: لعله لم يرد طلاقاً، ولكنه ﷺ عاد فقال لها: ما أراك إلا قد حرمت عليه، فقالت له: يا رسول الله؛ إن لي منه صبية إن ضممتهم إليّ جاعوا، وإن تركتهم إليه ضاعوا، ولكنه عاد فقال لها: ما أراك إلا قد حرمت عليه!.. فقامت تقول: أشكو إلى الله أمري..!

وسرعان ما نزل على رسول الله ﷺ قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا وَتَشْتَكِىٓ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَآ﴾ [المجادلة: ١]. إلى أن قال: ﴿وَٱلَّذِينَ يُظَـٰهِرُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُواْ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا﴾ [المجادلة: ٣] إلى آخر الآيات. فأوضحت الآيات أن كلام أوس ليس طلاقاً، كما قد اجتهد رسول الله، وإنما هو ظهار، ومن ثم فبوسعه أن يعود إلى زوجته بعد الكفارة التي يجب عليه أن يؤديها. فأرسل النبي عليه الصلاة والسلام وراء زوجة أوس بن الصامت، وتلا عليها الآيات التي أنزلها الله سبحانه وتعالى عليه، وبين لها الحكم الذي أوحى به إليه الله عز وجل..

والمهم أن نعلم بأن امرأة أوس إنما تلقت الحكم الذي يجب عليها أن تأخذ نفسها به، في كلا الحالتين من رسول الله ﷺ. فعندما اجتهد في الحالة الأولى وأنبأها بأنها قد حرمت عليه، كان واجباً عليها الانقياد لبيانه، وطاعتُه في حكمه لأن الله قد أمرها والمسلمين جميعاً بطاعة رسول الله. وعندما تنزل عليه التصحيح وأنبأها به، وجب عليها أن تطيعه ﷺ وتنقاد لبيانه الثاني هذا.

وهذا هو معنى قولنا: إن الله يملك أن يصحح اجتهاد رسول الله، وأن يدله على ما هو الحق في علمه، ولكن أحداً من غير الله لا يملك أن يخطِّئه في اجتهاده ويعصيه في ذلك بهذه الحجة.

وبعد؛ فتلك هي حجج هؤلاء الذين يطرحون هذه المقولة وينشرونها

ويذيعونها، وربما ألَّفوا فيها الكتب، وكتبوا فيها المقالات، ونشروا الدوريات، وعادوا وكرروا بإلحاح أن القرآن يغني في هذا العصر عن السنة، وقد تبين لنا أنها أعذار وهمية، لا ظل لها من الدلالة العلمية والبرهان المنطقي.

إذن، فلابد أن نصنفها في قائمة الأغلوطات.

وقد آن لنا الآن، وقد تبين لنا بطلانها في ميزان الدراية العلمية والمنطقية؛ أن نلفت النظر إلى بعض الخطط الخارجية المرسومة لإقصاء هذه الأمة عن إسلامها من حيث لا تشعر، وإلى أن الدعوة إلى نبذ السنة ليست إلا استجابة لأوامر صادرة من أصحاب تلك الخطط.

وليم كليفورد مدير معهد علم الإجرام في استراليا، أوفدته هيئة الأمم المتحدة ممثلاً لها لحضور سلسلة مؤتمرات «المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة» والمنبثقة عن جامعة الدول العربية، بصفة مراقب، كان ذلك في أواخر السبعينات.

عاد كليفورد هذا بانطباعات واقتراحات ضمَّنها تقريراً مطولاً، أودعه بعض أروقة الأمم المتحدة، ثم قدمه إلى دوائر أمريكية خاصة تعنى بأحوال الشرق الأوسط.

وقد شاء الله أن يصل هذا التقرير المطول إليّ.. وقد كتبت عنه دراسة مفصلة في كتابي «على طريق العودة إلى الإسلام» وها أنا ألفت النظر هنا إلى أهم النقاط التي فيه.

أولاً: يقرن الكاتب بين ما يسميه: «حركة انبعاث إسلامية قوية تغذيها دولية مضادة للاستعمار، وبين ما يراه انهياراً بصورة ملحوظة لتلك الهيبة، التي كانت تنبع سابقاً من اقتباس النماذج المثلى من المجتمعات الحضارية الغربية التي هي أكثر تفوقاً من الناحية الفنية والأكثر تقدماً وغنى».

ثانياً: يحمِّل الكاتب الغرب من خلال هذه المقارنة مسؤولية النتائج التي قد تنجم من ذلك الانبعاث الإسلامي الحثيث، الذي بات ينذر بتجاوز الحدود التقليدية للممارسات الإسلامية حيث يبرز على أنه نوع من السعي الحثيث إلى استعادة تحقيق الذات.

ثالثاً: يتوقع كاتب التقرير ـ بقدر كبير من التخوف والقلق ـ أن يحقق هذا الانبعاث النجاح المطلوب في المرافق الاجتماعية والسياسية، بحيث يتسبب عن هذا النجاح ما يضاعف حماس الشعوب الإسلامية في دعم انبعاثها الإسلامي واستعادة نظمه وأحكامه.. لذا فالمتوقع من النجاح الدنيوي والحماس الديني أن ينفخ أحدهما القوة في الآخر، على حدِّ تعبيره.

رابعاً: يربط الكاتب مخاوفه هذه بالقوة المادية الأولى التي يتمتع بها الشرق العربي، ألا وهي النفط.. ويكرر بشدة أن حركة انبعاث إسلامية جادة، تدعمها الطاقة المادية التي يتمتع بها أصحاب ينابيع النفط؛ كفيلة بقلب موازين الحضارة كلها، والقضاء على ما تبقى للغرب من هيبة ونفوذ، على حدِّ تعبيره.

خامساً: يؤكِّد الكاتب أهمية القضاء على هاتين القوتين: المادية والدينية، ويوصي باتباع السبل الكفيلة بوضع الغرب يده على ينابيع النفط!...

وفيما يتعلق بالخوف من الرجوع إلى ينابيع الشريعة الإسلامية يوصي بالعمل على ما يلي:

أولاً: فصل القرآن عن السنة، وإقناع المسلمين بأن ما يسمى: «سنة» ليس إلا اجتهادات شخصية من النبي عليه الصلاة والسلام.

ثانياً: إخضاع القرآن للاجتهادات والتأويلات المفتوحة، والكفيلة بمسايرة الإسلام للحضارة الغربية واندماجها في سياسة الغرب.

هذا تلخيص لتقرير مطول يبلغ قرابة ٣٠ صفحة فلسكاب، وأعتقد أن بوسع

كل مثقف أن يلاحظ كيف طُبِّقَ الشطر الأول من توصية «كليفورد»، ذلك الشطر الداعي إلى بسط الغرب سلطانه على ينابيع النفط، كأدق ما يكون التطبيق.

كما أن بوسع أي مثقف أن يلاحظ أنشطة الجنود المكلفين بتنفيذ الشطر الثاني منها، والداعي إلى فصل القرآن عن السنة، وتسليط الاجتهادات الكيفية على القرآن..

فالدعوة إلى نبذ السنة والاكتفاء بالقرآن ناشطة في كل البلاد العربية، وما وراءها من الأقطار الإسلامية، الأسلوب واحد والمبررات واحدة..

والقصد من هذه الخطة إخراج القرآن من حصنه الذي يحرسه ويحميه، ألا وهو السنة، حتى إذا تهاوت من حوله رقابة السنة وضوابطها، وظهر القرآن أمام جمهرة العابثين به في العراء، سهل عليهم أن يفرِّغوه مما لا يريدون وأن يملؤوه بعد ذلك بما يريدون، وأن يجعلوا أخيراً من القرآن مخلاة لما توحي به الدوائر الغربية من الأفكار والفلسفات التي تضمن بقاء هيمنة الغرب على هذا الشرق الإسلامي، وتقضي على الأخطار التي يحذّر منها (بهلع عجيب) وليم كليفورد.

وانظروا كيف تسير الدعوة المهتاجة إلى نبذ السنة جنباً إلى جنب مع الدعوة إلى ما يسمى بـ «القراءة المعاصرة»!..

أجل، القراءة المعاصرة هي البديل الذي ينبغي أن تحل محلَّ السنة!.

أن يشرح رسول الله القرآن الذي تنزَّل عليه، لا، ليس هذا من حقه!..

أما أن يحلَّ محله من يصرون اليوم على أن يخضعوه من خلال القراءة المعاصرة، لما يشتهون ويهوون ولما يمليه عليهم منفذو توصيات وليم كليفورد، فذلك حق ثابت لهم!!..

وما هي «القراءة المعاصرة»؟.

هي البديل المقترح عن قواعد تفسير النصوص التي تخضع لها اللغة العربية

منذ عمر هذه اللغة إلى يومنا هذا، والتي يتم التخاطب على أساسها بين المتحاورين، مثل قاعدة: «الأصل في الكلام الحقيقة»، و«لا يصار إلى المجاز إلا عند تعذر الحقيقة»، وقاعدة: «اللفظ العام يجري على عمومه»، وقاعدة: «اللفظ المطلق يحمل على الفرد الكامل»، و«يحمل المطلق على المقيد وليس العكس»، «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب».. الخ.

والعجيب الذي يفضح هذه الخطة من مصدرها المرسوم إلى عملائها المنفذين، أن هذه «القراءة المعاصرة» لا تُستدعى لتسلط على النصوص القانونية، ولا على النصوص الفلسفية، ولا على نصوص التاريخ، ولا الأدب الجاهلي، ولا القصة القديمة.. وإنما يُلاحَقُ بها القرآن حصراً!.. فمن هو ذاك الغبي الذي يجهل معنى هذه الدعوة وما وراءها؟!..

وبوسعك أن تجد هذه الشنشنة بالطابع ذاته أينما حللت واتجهت من البلاد الإسلامية العربية وغيرها.

في تركيا دعوة ملحة إلى إخضاع القرآن للقراءة المعاصرة.

في مصر.. في الباكستان، في البلاد الإسلامية من جنوب شرق آسيا، وإنك لتنظر فتجد المعزوفة هي هي، واللحن هنا وهناك هو هو..

ولابدَّ أن نستجيب للعقل فنلاحق دعاة القراءة المعاصرة بالسؤال التالي:

إن كان مبدأ القراءة المعاصرة هو الحقَّ في دراسة القرآن وفهمه، والقواعد العربية التي كان التخاطب يتم بها مع العرب الذين تنزل القرآن بينهم وفي عصرهم، باطلة وغير صحيحة، فلماذا لا تُطَبَّقُ القراءة المعاصرة هذه على الكلام العربي الذي وجد في عصر نزول القرآن أو من قبله أو من بعده؟ ولماذا لا يتم تحريره هو الآخر من رِبقَة تلك القواعد العربية المعتمدة في أصول التخاطب؟!.. لماذا لا يخضعون مراجع الفلسفة القديمة للقراءة المعاصرة؟..

لماذا لا يخضعون الأدب الجاهلي والمعلقات العشر، كمعلقة امرئ القيس وغيرها للقراءة المعاصرة؟!..

لماذا القرآن وحده، دون غيره من هذه الكتب القديمة كلها، هو الذي يراد بإلحاح إخضاعه للقراءة المعاصرة؟!..

الجواب الواضح هو: أنه لا مصلحة لدى أصحاب هذه الدعوة وملقنيهم بالتلاعب بشعر امرئ القيس أو النابغة الذبياني أو التاريخ أو الأدب أو غيرها.. إذ الهدف المطلوب هو تغيير الإسلام وتبديد مبادئه وأحكامه، وبتر صلة ما بينه وبين المسلمين الذين يأبون إلا انقياداً لأوامره وأحكامه، كما ألح على ذلك وليم كليفورد في نهاية تقريره.. وإنما يتم هذا الهدف بتسليط القراءة المعاصرة على القرآن، لا على كتب التاريخ والأدب ونحوها.

غير أن سلطان القراءة المعاصرة لا يمكن أن يهيمن على القرآن، ما دامت السنة النبوية تحرسه وتحمي معانيه وأحكامه. لذا فقد كان لابد من إقصاء السنة والقضاء عليها أولاً.

أخيراً أذكركم بالوصية التي أوصى بها الزعيم الشيوعي الإيطالي: (تولياني) قبل موته عام ١٩٦٣، فلقد كان من وصيته أن لا يُحارَبَ الإسلام من خارج سلطانه ودائرته؛ لأن ذلك يثير ردود فعل كثيرة عند المسلمين، وإنما النهج الأمثل هو التسرب إلى داخل الإسلام، والقضاء عليه من داخله، باسم الاهتمام به وتجديده والغيرة عليه.

غبيٌّ جداً من يتصور ـ بعد هذا ـ أن هؤلاء الذين يسعون اليوم إلى القضاء على الإسلام من داخله، أنصار وجنود له.. ولكن الأغبى منه من يسعى هذا السعي للعبث بالإسلام والقضاء عليه، وهو يظن أن في المسلمين الصادقين في إسلامهم من ينطلي عليه خداعه ويُؤخَذُ بألاعيبه ودجله..